الأحزاب السياسية الليبية في فترة التحوُّل الديمقراطي من فبراير ٢٠١١م إلى ٢٠١٩م: دراسة وصفية تحليلية استشرافية

إعداد

إسماعيل أبوبكر أحمد المحجوبي

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مايو ٢٠٢١م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى بيان دور الأحزاب السياسية الليبية في مرحلة التحول الديمقراطي، وبيان درجة وعي وإدراك "أعضاء الأحزاب السياسية" للعمل السياسي الحزبي، وما واكب تلك المسيرة بعد "إنتهاء النظام السابق" بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ٢٠١١م، وما نتج عنها من تجاذبات سياسية أثناء انتخابات المؤتمر الوطني العام، واختلاف في المواقف ووجهات النظر بسبب سيطرة كُتَل حزبية معيّنة على مجُمل القرارات التشريعيّة، وإسهام هذه الدراسة في سد الفراغ الأكاديمي المتعلق بالأحزاب السياسية الليبية وبالوضع السياسي العام، ومناقشة أدوارها وبصفة خاصة بعد سنة ٢٠١١م، وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها من أول الدراسات التي تناولت إظهار مستوى الوعي السياسي وإدراك ماهية العمل الحزبي لدى أعضاء الأحزاب السياسية الليبية، مما يعطيها نوعًا من الخصوصية والتركيز على هذه الشريحة المعنية دون غيرها بممارسة العمل السياسي عبر قناة الحزب السياسي الذي يؤمل منه أن يكون في مستوى عالٍ من التنظيم والممارسة "بالسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية"، ومن المتوقع أن يخدم البحث المؤسسات الحزبية الليبية "الأحزاب السياسية"، وتبرز أهمية البحث أيضا في ترسيخ وزيادة مستوى الوعي والإدراك لدى كافة مكونات المجتمع الليبي بصورة عامة، اتبع البحث المنهج التاريخي بالاعتماد على الجوانب التاريخية والأحداث التي أَسْهَمَتْ في نشأة الأحزاب السياسية في ليبيا، والمنهج الوصفي كذلك، حيث تعدُّ الدراسة إحدى الدراسات الوصفية، كونها تتناول ظاهرة سياسية تتمثل في عملية التحول الديمقراطي من سياسة الحكم الشمولي إلى سياسة التعددية الحزبية، وكذلك المنهج التحليلي بهدف تفسير وتحليل المعلومات وتفكيكها ونقدها، لاستنباط الإيجابيات والسلبيات، بهدف إيجاد حلول لها، إضافة إلى الدراسة الميدانية والتي تم من خلالها توزيع استبانة على أعضاء سبعة أحزاب سياسية تشكّلت في السّاحةِ السياسيّة الليبيّة ذات وجهات نظر مختلفة تبرز التّوجهات الأيديولوجيّة، ومن النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية والتي تعتبر إسهامًا علميًّا للدراسة، أن هناك تأثيرًا كبيرًا على التحول الديمقراطي بسبب الوعي السياسي، كما بلغ التأثير المباشر لمحور الوعي السياسيّ على التحول الديمقراطي درجة (٠,٢٧). وأظهرت الدراسة الميدانية أن هناك تأثيرًا كبيرًا على التحول الديمقراطي بسبب إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية. وتشير الفرضية إلى أنه لا توجد علاقة إحصائية مباشرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، وأظهرت الدراسة الميدانية أن هناك تأثيرًا كبيرًا على التحول الديمقراطي بسبب تفهم المعايير الدستورية والقانونية، ويتضح أن تفهم المعايير الدستورية والقانونية له أثر على التحول الديمقراطي في ليبيا ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$).

ABSTRACT

This research aims to explain the role of Libyan political parties in the hoped-for democratic transition phase, statement of the degree of awareness and awareness of "members of political parties" of the partisan political action, and the accompanying of that march after the "declaration of the fall of the former regime" on 23 October 2011, The resulting political polarizations during the elections, and a difference in attitudes and views due to the control of certain party blocs over the overall legislative decisions, and the contribution of this study to filling the academic void related to the Libyan political parties and the general political situation, and discussing their roles, especially after 2011,The importance of this study is highlighted in its being one of the first studies that dealt with showing the level of political awareness and understanding the nature of party work among members of Libyan political parties, Which gives it a kind of privacy and focus on this segment concerned exclusively with the practice of political action through the channel of the political party, which it is hoped to be in a high level of organization and practice, This research is considered a scientific duty that serves the political institutions of the state: “the three legislative, executive and judicial authorities”, It is expected that this research will serve the Libyan party institutions "political parties", and the importance of the research will also be highlighted in establishing and increasing the level of awareness and awareness among all components of Libyan society in general, This research followed the historical method based on historical aspects and events that contributed to the emergence of political parties in Libya, and the descriptive approach as well, where this study is one of the descriptive studies, as it deals with a political phenomenon represented in the process of democratic transition from the policy of totalitarian rule to the policy of multi-partisanship, as well as The analytical approach with the aim of interpreting and analysing information, dismantling and criticizing it, to elicit pros and cons, with a view to finding solutions to it, in addition to the field study through which a questionnaire was distributed to members of seven political parties formed in the Libyan political scene with different points of view that highlight ideological trends, Among the results that we reached through the field study, which is considered a scientific contribution to this research, as it is the first research in which statistical analysis is provided by the AMOS statistical program. The field study showed that there is a significant impact on the democratic transition because of political awareness, and the direct impact of the axis of political awareness on the democratic transition has reached a degree (0.27). The field study showed that there is a significant impact on the democratic transition because of the awareness of what political parties work. The hypothesis indicates that there is no direct statistical relationship with statistical significance at the level of ($0.05\geq\alpha$), and the field study showed that there is a significant impact on the democratic transition due to the understanding of the constitutional and legal standards, and it is clear that the understanding of the constitutional and legal standards has an impact on the democratic transition in Libya with Statistical significance at ($0.05\geq\alpha$).

APPROVAL PAGE

The thesis of Asmaeil Aboubakr Ahmed Almahjoubi has been approved by the following:

_____
Al-Fateh Abdullah Abdul Salam
Supervisor

_____
Jamal Ahmed Bashir Badi
Co-supervisor

_____
Saadeldin Mansour
Internal Examiner

_____
Adel M. Abdulaziz Algeriani
External Examiner

_____
Abdellatif M. Elboni
External Examiner

_____
Imad Fakhri Taha Alshaikhli
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole, for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ismaeil Aboubakr Ahmed Almahjoubi

Signature: ……..…….…… Date: ……..…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ: إسماعيل أبوبكر أحمد المحجوبي

الأحزاب السياسية الليبية في فترة التحوُّل الديمقراطي من فبراير ٢٠١١م إلى ٢٠١٩م: دراسة وصفية تحليلية استشرافية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: إسماعيل أبوبكر أحمد المحجوبي

التوقيع:..... التاريخ: .....

إِلَى أَبْنَاء وَطَنِي الْأَحْرَارِ...الَّذِينَ قَدَّمُوا التَّضْحِيَاتِ...مِنْ أَجلِ إِعَادَةِ بِنَاءِ الْوَطَنِ الْجَرِيحِ

وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ تَضْحِيَاتُهُمْ...مُحَرِّكًا لِي لِبُلُوغِ مُرَادِهِمْ...وَهُوَ أَيْضًا مُرَادِي

مَا كُنَّا نَحْسَبُ أَنْ تَمْتَدَّ فَتْرَةُ تِلْكَ الْإِعَادَةِ سِنِيْنَ طَوِيلَةً

وَإِلَى رُوحِ وَالِدِي . ووَالِدَتِي..اللَّذَيْنِ أُكِنُّ لَهُمَا...عَظِيمَ الْإِمْتِنَانِ وَالْفَخْرِ

الَّذِي لَا يَمُوتُ أَبَدًا...فَلَكُمَا كُلُّ الْوَفَاءِ...يَا رَمْزَ الْوَفَاءِ وَالْعَطَاءِ

طَالِبًا لهما الرَّحْمَةَ وَالْمَغْفِرَةَ مِنَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا أَنْتِ يَا زَوْجَتِي...فَأَتَمَنَّى لَكِ الشِّفَاءَ الْعَاجِلَ...مِنَ السُّقْمِ الَّذِي حَلَّ بِكِ

يَا مَنْ ذُقْنَا الْغُرْبَةَ وَالْفِرَاقَ مَعًا...شهورًا طَوِيلَةً...وَتَحَمَّلْتِ مَسْؤُولِيَّةَ رَيَاحِينِ قَلْبِي

حَوَّاءَ .سُنْدُسَ .أبي بكر .سَلْسَبِيلَ . مُحَمَّدٍ...طِوَالَ فَتْرَةِ اِنْشِغَالِي عَنْكُمْ...فَكُنْتِ نِعْمَ الْمُرَبِّيَة

وَنِعْمَ الصَّابِرَة...فَلَكِ كُلُّ التَّقْدِيرِ وَالْإِحْتِرَامِ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم علي بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذا البحث، أشكره تعالى ولا أحصي ثناء عليه. والصلاة والسلام على معلم البشرية، النبي العربي الأمّيّ، محمد بن عبدالله. أما وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل، فإنني أتقدم بخالص الشكر وأجزل العرفان لأستاذي الدكتور الفاتح عبدالله عبدالسلام الذي أشرف على هذا البحث وأولاه عنايته الكريمة، وذلك بإرشاده ونصحه المحض، كما فتح لي مكتبه ومكتبته أستفيد منهما في أي وقت أشاء، مما أعانني كثيراً في تذليل الصعاب وتجاوز العقبات، فجزاه الله عني خيراً. والشكر موصول للأستاذ الدكتور جمال أحمد بشير بادي. المشرف الثاني الذي لم يبخل علي بالنصيحة والتوجيه، فله كذلك كل الشكر والتقدير، حيث اقترح علي الكتابة في هذا الموضوع.

فهرس المحتويات البحث

خلاصة البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط
قائمة الجداول ..... ت
قائمة الأشكال ..... ذ

الفصل الأَوَّل: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدّمة ١
مشكلة البحث ٢
أسئلة البحث ٢
أهداف البحث ٣
أهمية البحث ٣
حدود البحث ٣
أولاً: الحدود الموضوعية ٣
ثانيًا: الحدود الزمنية ٤
ثالثًا: الحدود المكانية ٤
منهج البحث ٤
الصعوبات التي واجهت الباحث ٦

الدراسات السابقة ٦
الدراسات الجامعية ٧
البحوث العلمية المنشورة في المجلات الصادرة عن مراكز الدراسات والكتب العلمية.. ١٣
الإطار النظري للدراسة ١٧
مفهوم الديمقراطية..... ١٧
التحول الديمقراطي..... ٢١
مفهوم الأحزاب السياسية..... ٢٣
لمحة موجزة عن الحالة السياسية في ليبيا..... ٣٤
الإطار العام لظاهرة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية بعد فبراير ٢٠١١م ٣٥
قانون تشكيل الأحزاب السياسية ٣٥

الفصل الثاني: الخلفية التاريخية للنظام السياسي في ليبيا قبل سنة ٢٠١١م ٣٦
مقدمة..... ٣٦
المبحث الأول: مرحلة النضال من أجل الاستقلال..... ٣٧
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاحتلال الإيطالي..... ٣٧
أول تجربة سياسية تنظيمية في ليبيا ٣٧
الأداء التنظيمي الداخلي وأهداف جمعية سراج الدين..... ٣٨
المبادئ السياسية للجمعية..... ٣٩
الأهداف السياسية والاقتصادية لجمعية سراج الدين..... ٤٢
مميزات جمعية سراج الدين ٤٢
سلبيات جمعية سراج الدين..... ٤٣
المطلب الثاني: مرحلة الاحتلال الإيطالي..... ٤٤
الجمهورية الطرابلسية سنة ١٩١٨م..... ٤٤
مجلس قيادة الجمهورية ٤٤
مجلس الشورى بالجمهورية الطرابلسية ٤٥
المجلس الشرعي بالجمهورية الطرابلسية..... ٤٥

مميزات تشكيل الجمهورية الطرابلسية..... ٤٥
المخرجات السياسية لصلح سواني بنيادم سنة ١٩١٩م ٤٦
المواد الأساسية للقانون الأساسي ٤٦
حزب الإصلاح وجريدة اللواء ٤٨
المطلب الثالث: مرحلة الانتداب وما قبل الاستقلال ٥٠
الحزب الوطني الطرابلسي..... ٥١
الجبهة الوطنية المتحدة ٥٣
حزب الكتلة الوطنية الحرة..... ٥٤
حزب الاتحاد المصري الطرابلسي ٥٤
هيئة تحرير ليبيا ١٣ من مارس سنة ١٩٤٧م ٥٥
حزب العمال الطرابلسي سنة ١٩٤٧م ٥٥
جمعية عمر المختار ٥٦
الجبهة الوطنية البرقاوِية ٢٦ من يوليو سنة ١٩٤٦م ٥٧
المؤتمر الوطني العام ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨م ٤٨
المبحث الثاني: مرحلة حكم المملكة الليبية ٥٩
المطلب الأول: مرحلة التداول الدولي واستقلال ليبيا ٥٩
الإجراءات السياسية والإدارية التي سَبَقَتْ إعلان الاستقلال ٦١
الجمعيّة الوطنيّة الليبيّة التأسيسيّة لصياغة وإعداد الدستور الليبي..... ٦٢
المطلب الثاني: إعلان استقلال المملكة الليبية المتحدة ٦٤
شكل النظام السياسي في الدستور الاتحادي لسنة ١٩٥١م..... ٦٤
السلطة التشريعية بالنظام الاتحادي..... ٦٦
السلطة التنفيذية بالنظام الاتحادي ٦٧
سلطة الولايات بالنظام الاتحادي..... ٦٨
السلطة القضائية بالنظام الاتحادي ٦٨
شكل النظام السياسي في الدستور المعدل لسنة ١٩٦٣م ٦٨

السلطة التشريعية في الدستور المعدل لسنة ١٩٦٣م ٦٩
المجالس الاستشارية بالمحافظات ٧٠
المجالس البلدية بالمدن الليبية ٧٠
السلطة القضائية بالدستور المعدل سنة ١٩٦٣م ٧٠
المطلب الثالث: الأحزاب السياسية ودورها ٧١
تنظيم حركة الإخوان المسلمين ٧٢
هيئة الدعوة الإسلامية في ليبيا "جماعة الإخوان المسلمين الليبية" ٧٢
حزب البعث العربي الاشتراكي "الفرع القطري بليبيا" ٧٥
التوجهات السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي ٧٥
التوصيات السياسية للمؤتمر الرابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ٧٦
حزب التحرير الإسلامي ٧٦
حزب التحرير الإسلامي ليبيا سنة ١٩٦٤م ٧٧
حركة القوميين العرب ٧٧
كتائب الفداء العربي سنة ١٩٤٩م ٧٨
البداية المؤسسية للحركة ٧٨
المنظر القومي للحركة ٧٨
الواجهة السياسية والنضالية والثقافية للحركة ٧٩
المؤتمر التأسيسي الأول للحركة ٧٩
المبادئ والهيكل التنظيمي للحركة ٧٩
منظمة العمل الشعبي فرع حركة القوميين العرب ليبيا ٨١
المبحث الثالث: مرحلة حكم القذافي من سنة ١٩٦٩م إلى سنة ٢٠١١م ٨١
المطلب الأول: المرحلة الأولي من سنة ١٩٦٩م إلى سنة ١٩٧٦م ٨٢
صدر بيان عن مجلس قيادة الثورة ٨٤
قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١) بشأن حماية الثورة ٨٤
الإعلان الدستوري لسنة ١٩٦٩م ٨٥

النتائج المترتبة على الإعلان ٨٥
المطلب الثاني: المرحلة الثانية من سنة ١٩٧٧م إلى سنة ٢٠١١م ٨٨
الهيئات السياسية الداخلية في ليبيا ٨٨
١. السلطات التشريعية ٨٨
٢. السلطات التنفيذية..... ٨٩
المطلب الثالث: وضعية الأحزاب السياسية خلال فترة حكم القذافي ٨٩
الأحزاب السياسية من وجهة نظر أيديولوجية القذافي..... ٩٠
أسباب رفضه العمل بالنظام الحزبي..... ٩٠
الحزب قد يصلح مدخلًا للثورة ٩١
ترتيب الدكتاتورية الحزبية حسب وجهة نظر القذافي ٩٢
القذافي ومرحلة ما بعد الحزبية "مرحلة السلطة الشعبية" ٩٢
خلاصة الفصل الثاني..... ٩٣

الفصل الثالث: التحولات السياسية والعملية الديمقراطية في ليبيا بعد ١٧ من فبراير سنة ٢٠١١م ٩٥

المقدمة..... ٩٥
المبحث الأول: المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ٩٦
المطلب الأول: تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ٩٦
الإعلان التأسيسي للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت ٩٩
مكونات الهيكل التنظيمي للمجلس..... ١٠٢
المطلب الثاني: السلطة التنفيذية التابعة للمجلس ١٠٦
أولاً: المكتب التنفيذي المؤقت ١٠٨
تشكيل المكتب التنفيذي ١٠٨
بداية الخلافات الداخلية والفرقة السياسية بين السلطة التشريعية والتنفيذية. ١١٠
وصف وتحليل ما سبق ذكره عن بداية الخلافات ١١٠
ثانيًا: الحكومة الانتقالية التي شُكلت بعد إعلان سقوط نظام القذافي..... ١١٢

التحديات والصعوبات التي واجهت عمل الحكومة الانتقالية ١١٣
المطلب الثالث: القرارات والقوانين الصادرة عن المجلس ١١٥
الإعلان الدستوري ١١٥
أنواع الدساتير ١١٦
قانون إنشاء المفوضية العليا للانتخابات ١٢٠
الهيكل التنظيمي للمفوضية..... ١٢٣
العمليات الانتخابية التي أشرفت عليها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ١٢٤
أنشطة المفوضية والاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة مع الجهات الإقليمية والدولية..... ١٢٤
ثالثًا: قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م ١٢٧
النظام الانتخابي الذي اعتمده المجلس الوطني بالقانون ١٢٩
رابعًا: قانون تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام. ١٢٩
خامسًا: قانون بشأن تنظيم الأحزاب السياسية ١٣٠
سادسًا: قانون بشأن الكيانات السياسية..... ١٣٥
تشكيل الكيانات السياسية والهدف منها ١٣٦
المبحث الثاني: المؤتمر الوطني العام، ومؤسساته السياسية..... ١٣٩
المطلب الأول: تشكيل المؤتمر الوطني العام ١٣٩
سير الانتخابات ١٤٠
أولاً: الإطار القانوني..... ١٤٢
ثانيًا: الإعلان الدستوري ١٤٣
ثالثًا: تحديد الدوائر الانتخابية، وتقسيم المقاعد عليها..... ١٤٣
رابعًا: الإطار الزمني للانتخابات ١٤٩
خامسًا: نتائج الانتخابات وتشكيل المؤتمر الوطني العام ١٤٩
سادسًا: تسوية المنازعات الانتخابية وسير الطعون القضائية..... ١٥٠
المطلب الثاني: السلطة التنفيذية التابعة للمؤتمر الوطني العام ١٥٢

تشكيل الحكومة ١٥٢
دور وتمثيل الكتل الحزبية في الحكومة المشكلة ١٥٣
أولا: دور حزب العدالة والبناء ١٥٣
ثانيًا: حزب تحالف القوة الوطنية ١٥٤
المبحث الثالث: مجلس النواب ١٥٦
المطلب الأول: تشكيل المجلس ومؤسساته السياسية ١٥٧
تشكيل اللجنة، ومخرجاتها ١٥٧
أولاً: قرار تشكيل اللجنة ١٥٧
ثانيًا: المخرجات التي توصلت لها اللجنة ١٥٨
انتخابات مجلس النواب ١٦٠
قانون انتخاب المجلس بصفته السلطة التشريعية ١٦٠
إجراءات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والنتائج النهائية ١٦١
كيفية مباشرة مجلس النواب لمهامه ١٦٢
المطلب الثاني: السلطة التنفيذية التابعة للمجلس ١٦٢
المطلب الثالث: القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس النواب ١٦٤
أولاً: القوانين ١٦٥
ثانيًا: القرارات ١٦٦
المبحث الرابع: الحوار السياسي الليبي "اتفاق الصخيرات" ومخرجاته ١٦٧
المطلب الأول: مجريات الاتفاق السياسي، ومخرجاته ١٦٧
أولاً: الظروف المسببة لمسيرة المفاوضات، السياق المكاني والزماني ١٦٨
اجتماعات الحوار ونتائجها ١٧٠
منطلقات الاتفاق السياسي حسب ما جاءت به المسودة الرابعة ١٧٥
مخرجات الاتفاق السياسي النهائية ١٧٦
أولاً: مبادئ حاكمة ١٧٧
ثانيًا: السلطة التشريعية "مجلس النواب" ١٧٧

ثالثًا: السلطة التنفيذية "حكومة الوفاق الوطني" ١٧٨
اختصاصات رئيس "مجلس الوزراء" ١٨٠
اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء ١٨٠
رابعًا: تدابير بناء الثقة المتبادلة، وحسن النوايا ١٨١
خامسًا: الترتيبات الأمنية ١٨٣
سادسًا: العملية الدستورية ١٨٤
خلاصة الفصل الثالث ١٨٦

الفصل الرابع: دور وأهمية الأحزاب السياسية، والأحزاب السياسية – عينة الدراسة الميدانية ١٨٧
مقدمة ١٨٧
المبحث الأول: دور الأحزاب السياسية في مسيرة التحول الديمقراطي ١٨٧
المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في التحديث والتنمية السياسية ١٨٧
أولاً: التنشئة السياسية ١٨٨
ثانيًا: توجيه الرأي العام ١٩٠
ثالثًا: دور الأحزاب السياسية في التجنيد السياسي وإعداد الكوادر ١٩٢
رابعًا: دور الأحزاب السياسية في التعبير عن رغبات المجتمع ١٩٤
خامسًا: دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية ١٩٧
سادسًا: اختيار الأحزاب السياسية للمرشحين ١٩٨
المطلب الثاني: الأحزاب والمشاركة السياسية ١٩٩
أهمية المشاركة السياسية ٢٠١
خصائص المشاركة السياسية ٢٠١
محددات المشاركة السياسية ٢٠١
مراحل المشاركة السياسية ٢٠٢
دور الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية ٢٠٤
المبحث الثاني: الأحزاب السياسية الليبية – عينة الدراسة ٢٠٥

المطلب الأول: الأسس العامة للأحزاب السياسية..... ٢٠٥
المعلومات الأساسية ٢٠٥
تحليل ما سبق ذكره للتعرف على مدى التزام المؤسسين بنصوص القانون.. ٢٠٨
أولاً: رؤية ورسالة الأحزاب ٢٠٨
تحليل ما سبق ذكره للتعرف على مدى التزام المؤسسين بالرؤى التي تخدم المصالح العليا للدولة..... ٢١٠
ثانيًا: قيم ومبادئ الأحزاب السياسية ٢١٠
تحليل ما سبق ذكره للتعرف على مبادئ الأحزاب، وهل كانت تخدم المصالح العليا للدولة..... ٢١٦
ثالثًا: أهداف ووسائل الأحزاب السياسية ٢١٦
المطلب الثاني: العضوية والحقوق والواجبات..... ٢٢٢
شروط العضوية ٢٢٢
الواجبات التي أقرها الحزب على الأعضاء هي ٢٢٤
حزب تحالف القوى الوطنية ٢٢٤
مستويات العضوية ٢٢٥
حقوق الأعضاء..... ٢٢٥
الواجبات التي تضمنها النظام الأساسي للحزب..... ٢٢٦
حزب المؤتمر الوطني الحر ٢٢٦
حزب العدالة والبناء ٢٢٨
حقوق العضو المؤسس..... ٢٢٩
واجبات العضو المؤسس ٢٢٩
حقوق العضو المنتسب ٢٢٩
حقوق العضو الفاعل..... ٢٣٠
واجبات العضو المنتسب، والعضو الفاعل..... ٢٣٠
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية..... ٢٣١

الهيكل التنظيمي لحزب الوطن ٢٣١
تصنيف هياكل الحزب..... ٢٣٢
الهيكل التنظيمي لحزب التغيير ٢٣٤
الهيكل التنظيمي لحزب تحالف القوى الوطنية ٢٣٥
المستوى المحلي..... ٢٣٦
الهيكل التنظيمي لحزب العدالة والبناء..... ٢٣٦
الهيكل التنظيمي لحزب المؤتمر الوطني الحر ٢٣٦
المطلب الرابع: الموارد المالية للأحزاب السياسية ٢٣٧
الموارد المالية لحزب الوطن..... ٢٣٧
الموارد المالية لحزب العدالة والبناء ٢٣٨
الموارد المالية لحزب تحالف القوى الوطنية ٢٣٨
الموارد المالية لحزب المؤتمر الوطني الحر ٢٣٩
خلاصة الفصل الرابع ٢٣٩

الفصل الخامس: الدراسة ميدانية ٢٤١
الإطار الميداني للدراسة وتحليل البيانات والنتائج..... ٢٤١
منهجية البحث وتصميم الاستبانة ٢٤٢
منهج البحث..... ٢٤٢
الاستبانة كأداة للبحث ٢٤٣
صدق الأداة (معامل ألفا كرنباخ)..... ٢٤٤
تطبيق أداة الدراسة..... ٢٤٥
تحديد مجتمع الدراسة..... ٢٤٦
التحاليل الإحصائية المستخدمة..... ٢٤٧
تدقيق البيانات ٢٥١
البيانات الوصفية ٢٥١
أولا: وصف خصائص أفراد عينة الدراسة..... ٢٥٢

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الصفات ٢٥٧
أولاً: التحول الديمقراطي..... ٢٥٩
ثانيًا: الوعي السياسي..... ٢٦١
ثالثًا: إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية ٢٦٣
رابعًا: تفهم المعايير الدستورية والقانونية..... ٢٦٦
النمذجة بالمعادلة البنائية (SEM) ٢٦٩
١. التحليل بالعاملي التوكيدي (Confirmatory Factory Analysis)..... ٢٦٩
التحليل التوكيدي لمقياس التحول الديمقراطي ٢٧٢
نتائج اختبار الصدق البنائي لبعد عناصر التحول الديمقراطي..... ٢٧٤
التحليل العاملي التوكيدي لمقياس تأثيرات الوعي السياسيّ ٢٧٥
نتائج اختبار الصدق البنائي لبعد عناصر تأثيرات الوعي السياسي ٢٧٦
التحليل بالعاملي التوكيدي لمتغير إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية ٢٧٨
نتائج اختبار الصدق البنائي لمتغير إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية. ٢٧٩
التحليل بالعامل التوكيدي لمتغير تفهم المعايير الدستورية والقانونية ٢٨٢
نتائج اختبار الصدق البنائي لمتغير تفهم المعايير الدستورية والقانونية..... ٢٨٥
النموذج القياسي الكلي ٢٨٦
الصدق والثبات للنموذج القياسي الكلي ٢٨٨
النموذج البنائي لقياس الفرضيات ٢٩٠
الفرضية الأولى: هناك تأثير كبير على التحول الديمقراطي بسبب الوعي السياسي
..... ٢٩٣
الفرضية الثانية: هناك تأثير كبير على التحول الديمقراطي بسبب إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية..... ٢٩٤
الفرضية الثالثة: هناك تأثير كبير على التحول الديمقراطي بسبب تفهم المعايير الدستورية والقانونية ٢٩٤
خلاصة الفصل الخامس ٢٩٥

الفرضية الأولى: هناك تأثير كبير على التحول الديمقراطي بسبب الوعي السياسي ٢٩٥
الفرضية الثانية: هناك تأثير كبير على التحول الديمقراطي بسبب إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية ٢٩٥
الفرضية الثالثة: هناك تأثير كبير على التحول الديمقراطي بسبب تفهم المعايير الدستورية والقانونية ٢٩٦

الخاتمة والنتائج والتوصيات ٢٩٦

أولاً: النتائج ٢٩٦
التوصيات ٣٠٠

قائمة المصادر والمراجع ٣٠٢

أولاً: الكتب باللغة العربية ٣٠٢
ثانياً: الكتب باللغة الإنجليزية ٣١٠
الرسائل العلمية ٣١١
أولاً: رسائل الدكتوراه ٣١١
ثانياً: رسائل الماجيستير ٣١٢
المجلات والأوراق العلمية ٣١٢
القرارات والقوانين الليبية والعربية والأجنبية ٣١٤
أولاً: الليبية ٣١٤
ثانياً: العربية والأجنبية ٣١٦
الوثائق الرسمية ٣١٧
أولاً: الليبية ٣١٧
ثانياً: الأجنبية ٣١٩
شبكة المعلومات الدولية ٣١٩

الملاحق ٣٢٢
الاستبانة ٣٢٢
القسم الأول: البيانات الشخصية ٣٢٣
القسم الثاني: هذه الأسئلة توضّح مدى تفهم أعضاء الأحزاب السياسية لعملية التحول الديمقراطي ٣٢٤
القسم الثالث: هذه الأسئلة توضّح مدى تأثير الوعي السياسي لأعضاء الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي ٣٢٥
القسم الرابع: هذه الأسئلة توضّح ما مدى إدراك الأعضاء لماهية عمل الأحزاب السياسية ودورها بعملية التحول الديمقراطي..... ٣٢٦
القسم الخامس: هذه الأسئلة توضّح ما مدى تأثير المعايير الدستورية والقانونية الواجب توفرها بالحزب السياسي،..... ٣٢٧
الملحق رقم (١): المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام لسنة ٢٠١٢م..... ٣٢٨
الملحق رقم (٢): المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات، ملخص نتائج الكيانات والأحزاب السياسية بالدوائر الانتخابية ٣٣٤
الملحق رقم (٣): المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات نتائج انتخابات المؤتمر الوطني لسنة ٢٠١٢م..... ٣٣٦

قائمة الجداول

(١) يستعرض بيان الأنماط الرئيسة للأنظمة السياسية ٢٠

(٢) درجة المؤشرات لتقييم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ١٢٦

(٣) الدوائر الانتخابية الرئيسية ١٤٦

(٤) التعداد السكاني لسنة ٢٠٠٦م ١٤٧

(٥) توزيع المقاعد للانتخابات المؤتمر الوطني ١٤٨

(٦) يوضح المحطات والمشاركين فيها ونتائجها المقترحة ١٧١

(٧) تقرير الخبراء المحكمين الخاص بصدق فقرات أسئلة الاستبانة ٢٤٥

(٨) يوضح مؤشرات تقييم حسن ملاءمة النموذج ٢٤٩

(٩) تفصيل توزيع العينة ٢٥١

(١٠) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر ٢٥٢

(١١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر ٢٥٣

(١٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي ٢٥٤

(١٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الإقامة ٢٥٥

(١٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الانتماء الحزبي ٢٥٦

(١٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الصفات ٢٥٧

(١٦) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التباين والتفرطح لفقرات

متغير التحول الديمقراطي ٢٥٩

(١٧) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التباين والتفرطح لفقرات متغير الوعي السياسي ٢٦١

(١٨) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التباين والتفرطح لفقرات متغير إدراك عمل الأحزاب ٢٦٤

(١٩) نتائج المتوسطات الحسابية، الانحرافات، التباين والتفرطح المعيارية لفقرات متغير تفهم المعايير الدستورية والقانونية ٢٦٧

(٢٠) الفقرات المحذوفة لأبعاد التحول الديمقراطي ٢٧٣

(٢١) الفقرات المحذوفة لأبعاد التحول الديمقراطي ٢٧٣

(٢٢) يوضح التقديرات المقننة وقيمة تي (t) ومستوى الدلالة ونسبة التشبع والارتباط المتعدد التربيعي ومتوسط التباين المستخلص لبعد عناصر التحول الديمقراطي ٢٧٥

(٢٣) يوضح مؤشرات المطابقة لعامل التحول الديمقراطي ٢٧٦

(٢٤) يوضح الفقرات المحذوفة لأبعاد تأثيرات الوعي السياسي ٢٧٧

(٢٥) التقديرات المقننة وقيمة (t) ومستوى الدلالة ونسبة التشبع والارتباط المتعدد التربيعي ومتوسط التباين المستخلص لبعد الوعي السياسي ٢٧٨

(٢٦) يوضح مؤشرات المطابقة لعامل إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية ٢٨٠

(٢٧) يوضح الفقرات المحذوفة لأبعاد إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية ٢٨٠

(٢٨) يوضح التقديرات المقننة وقيمة (t) ومستوى الدلالة ونسبة التشبع والارتباط المتعدد التربيعي ومتوسط التباين المستخلص لبعد إدراك ماهية عمل الأحزاب السياسية ٢٨٢

(٢٩) يوضح مؤشرات المطابقة لعامل تفهم المعايير الدستورية والقانونية ٢٨٣

(٣٠) يوضح الفقرات المحذوفة لأبعاد تفهم المعايير الدستورية والقانونية ٢٨٤

(٣١) التقديرات المقننة وقيمة (t) ومستوى الدلالة ونسبة التشبع والارتباط المتعدد التربيعي ومتوسط التباين المستخلص لبعد تفهم المعايير الدستورية والقانونية ٢٨٦

(٣٢) يوضح مؤشرات النموذج القياسي الكلي ٢٨٨

(٣٣) يوضح التقديرات المقننة وقيمة (t) ومستوى الدلالة ونسبة التشبع والارتباط المتعدد التربيعي والنمودج القياسي الكلي ٢٨٩

(٣٤) مقاييس التطابق للنموذج البنائي ٢٩٢

(٣٥) يوضح قياس الفرضيات للنموذج النظري الخاص بمتغيرات الدراسة ٢٩٣